

فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1995-2015) -

The Effectiveness of Fiscal Policy in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria - Econometric Study for the Period (1995-2015) -

عقبة ربيعي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي / الجزائر
Okba39@gmail.com

عبد الحق طبري
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي / الجزائر
Tirhaki@gmail.com

قدم للنشر في: 2017.10.29 & قبل للنشر في: 2017.12.17

Received: 29.10.2017 & Accepted: 17.12.2017

ملخص : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدرا من مصادر التمويل الخارجي، بل ويعتبر من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم ذلك من خلال التدفقات الضخمة التي شهدتها، وهو يعرف نموا متزايدا ومتسارعا. وتسبقا بين كل دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية من أجل المزيد من استقطابه واجتذابه، وبذلك الجزائر مختلف الإصلاحات، فقامت بتطوير القوانين، وإقرار الحوافز، وتقديم التسهيلات والضمانات للمستثمرين الأجانب، وكانت تصب في مجملها في إطار السياسة المالية بجانبها الجبائي والإنفاقي.

تهدف من خلال هذه الدراسة البحثية إلى قياس فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، وذلك من خلال التركيز على مؤشر نفقات التجهيز من الجانب الإنفاقي، ومؤشر الإيرادات الجبائية من الجانب الجبائي، وهذا بعد تحليل تطور السياسة المالية المتبعة في الجزائر، وكذا تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، توزيعه الجغرافي والقطاعي.

الكلمات المفتاح : سياسة مالية، نفقات عامة، إيرادات عامة، استثمار أجنبي مباشر.

Abstract: The foreign direct investment (FDI), is a movement of international capital flows, and one of the most important source of external financing today. Through the massive inflows which it has witnessed. These days has Become more growing and accelerating among all the countries of the world, whether developed or developing for more polarization and attractiveness. For that Algeria has made a various reforms, like changing laws to adopt the incentives, in addition provide facilities and guarantees for foreign investors. Was by the fiscal policy of all its sides taxation and spending.

The objective of this study is to measure the effectiveness of fiscal policy in attracting foreign direct investment in Algeria during the period 1995-2015 by focusing on the expenditure index from the expenditure side and the tax revenue index from the fiscal side. As well as analyzing the flow of foreign direct investment in the country, its geographical and sectorial distribution.

Keywords: Fiscal Policy, Public Expenditure, Public Revenue, Foreign Direct Investment.

تمهيد :

عرفت الساحة الاقتصادية العالمية، منذ الربع الأخير من القرن العشرين بصفة عامة، وعقد التسعينيات بصفة خاصة، تطورات، وتحولات كبيرة، تمثلت أساسا في تكريس بواصر العولمة الاقتصادية عبر تحرير التجارة الدولية، وتحرير أسواق التمويل، والتدفقات المالية في كثير من الدول بصورة سريعة؛ وأضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادرها، ومن أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي.

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية، تأكد لدى أصحاب القرار فيها، أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كداعم لمصادر التمويل المحلية، فحاولت فتح اقتصادها، وإشراكها في مسار التنمية، وسعت نحو تجسيد المناخ الملائم فيها، باتتجاه سياسة اقتصادية هادفة لذلك، فقامت بتطوير القوانين، وإقرار الحوافز، وتقديم الضمانات المختلفة للمستثمرين الأجانب، كانت تصب في الكثير منها في إطار السياسة المالية بجانبها الجبائي والإنفاقي، من خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

نحاول الإجابة على ذلك من خلال المحاور التالية :

أولاً: السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر :دراسة نظرية للعلاقة

ثانياً: تطور السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

ثالثاً: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

رابعاً: قياس أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1995-2015)

أولاً: السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة نظرية للعلاقة.

إن السياسة المالية بأدواتها المختلفة، تؤثر تأثيراً مباشراً على مناخ الاستثمار بشكل عام، ومنه على الاستثمار الأجنبي المباشر،

ويمكن معرفة تأثير كل أداة فيما يلي :

1- مفهوم السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر .

1-1 مفهوم السياسة المالية:

اختلف الباحثون في تعريف السياسة المالية، نذكر بعضها فيما يلي:

- ✓ هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة⁽¹⁾.
- ✓ وتعرف بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار. وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"⁽²⁾.
- ✓ أو هي "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة". وهذا يعني أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط النفقات العامة وتدير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة⁽³⁾.
- ✓ وتعرف كذلك على أنها " أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها المتمثلة فيا لأربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري"⁽⁴⁾.

2-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من الباحثين والمفكرين والهيئات، نورد بعضها فيما يلي :

عرف **Bertrand-Raymond** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"⁵.

أما كل من **Hess&Ross** يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجنب، أو شراء المستثمرين الأجنب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالباً ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة)"⁶. أما **Kojima** يعرفه بأنه " تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية"⁷

أما صندوق النقد الدولي (FMI) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر)، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"⁸.

ويعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالباً 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية"⁹.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)"¹⁰.

وتعرف منظمة التجارة العالمية (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيضة) وذلك بقصد إدارتها"¹¹.

2- السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن المستثمر الأجنبي يراعي كثيراً للجانب الضريبي ويهتم به قبل المباشرة في المشروع الاستثماري. وهذا ما يدفعه إلى البحث عن الأنظمة الضريبية الأكثر ملائمة، لذلك فالسياسة الضريبية المطبقة في دولة ما تحتل مكانة هامة في مناخ الاستثمار.

2-1 العلاقة بين الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر: لقد توصل لافر إلى أن الضريبة تقتل الضريبة، إذ يشير إلى أن ارتفاع

معدل الضريبة ينتج عنه ارتفاع الحصيلة الضريبية، إلى أن تصل إلى نقطة معينة يؤدي بعدها ارتفاع معدل الضريبة إلى انخفاض الحصيلة الضريبة (منحنى لافر)⁽¹²⁾، وبذلك نستطيع أن نقول أن المستثمر (كممول ضريبي) ينظر إلى الضريبة بشكل حذر فكلما ارتفع العبء الضريبي كلما عزف عن الاستثمار⁽¹³⁾، لأن ذلك سيكون له أثر على عائد المشروع الاستثماري، لأن اقتطاع الضرائب من الأرباح الصافية يؤثر على الميل للاستثمار وذلك من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار⁽¹⁴⁾. وعليه فالمستثمر الأجنبي يراعي جانب الإخضاع واحتمال ارتفاعه وأيضاً يراعي وجود أو عدم وجود اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلد المضيف والبلد الأصلي⁽¹⁵⁾. لذلك تسعى العديد من الدول في إطار إصلاحها لأنظمتها الضريبية إلى تخفيف الضغط الضريبي بما يحفز الاستثمار، وعلاوة على الإخضاع الضريبي يراعي المستثمر ويعطي اهتماماً بالغاً للامتيازات والحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة المضيضة.

2-2 الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي: تعتبر سياسة التحفيز الضريبي من أهم السياسات المعتمدة في جلب رؤوس

الأموال الأجنبية، وتتخذ عدة أشكال أكثرها شيوعاً هي:

2-1-2 التحفيزات الجبائية الخاصة بالاستثمارات:

- **الإعفاء الضريبي:** هو عدم إخضاع المؤسسة للضريبة قصد تشجيعها وحثها على اتخاذ قرار الاستثمار⁽¹⁶⁾. وهناك من يسميه بالفراغ الضريبي أي التخفيض الجزئي أو الكلي لضرائب الدخل أو للضرائب الأخرى لفترة محدودة، ويختلف مداه حسب رأس مال المستثمر والمنطقة المرغوب الاستثمار فيها ونوع الصناعة والأهمية المعطاة لها⁽¹⁷⁾.

- **التخفيض الضريبي:** وهو تلك العملية التي يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، وتلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار. ويكون التخفيض الضريبي في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، وقد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة⁽¹⁸⁾.

- **نظام الإهلاك المعجل:** يعرف الإهلاك على " أنه توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدر له وبشكل منتظم"⁽¹⁹⁾، ويقصد به كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية. ولقد لجأت الكثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى اعتماد نظام الإهلاك المعجل، وذلك من خلال

السماح للمستثمر باحتساب أقساط اهتلاك الأصول الرأسمالية الواجب خصمها عند احتساب وعاء الضريبة على الأرباح التجارية. ولقد أثبتت تجارب تلك الدول بما لا يدع مجالاً للشك تفوق هذا الحافز الضريبي على كافة الحوافز الضريبية الأخرى وعظم فعاليته وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع⁽²⁰⁾.

2-2-2 - المعاملة الضريبية للخسائر: هي وسيلة يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بل أيضاً لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة. فالمعدلات العالية للضرائب يمكن أن يترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة، يتعذر الدفاع عنها إذا لم يتضمن التشريع الضريبي نصوصاً تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية. تختلف فاعلية وتأثير نصوص السماح بترحيل الخسائر كحافز ضريبي على قرار الاستثمار الخاص باختلاف نمط واتجاه ترحيل الخسائر (إلى الأمام - الخلف - أو كليهما). بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وغيرها التي تؤثر على التوقعات التفاضلية والتشاؤمية التي تحيط بعملية اتخاذ قرار الاستثمار⁽²¹⁾.

2-2-2 التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل: سعى من الدول لحل مشكلة البطالة، اعتمدت العديد من الدول على منح تحفيزات ضريبية خاصة بتشجيع التشغيل، وتشمل التخفيضات الضريبية على أساس كل شخص مشغل، وفيه تمنح للمؤسسات المشغلة إمكانية الخصم من دخلها الخاضع للضريبة مبالغ محددة لكل شخص تم تشغيله، هذا المبلغ الذي يمكن خصمه قد يحدد بالتناسب مع كل منصب عمل أو لعدد المناصب الإجمالية التي يوفرها، فهذا الإجراء من شأنه أن يخفف من تكلفة اليد العاملة، وبالتالي يؤدي إلى الزيادة في الطلب عليه⁽²²⁾.

2-2-3 التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير: تلعب التحفيزات الضريبية دوراً كبيراً في تشجيع الصادرات وخاصة إذا كانت حصص المصدرين في الأسواق العالمية قليلة وتجربتها محدودة فيكون في حاجة ماسة إلى تخفيض أي عبء ضريبي من شأنه أن يخفف في تكلفة المنتج المصدر.

2-2-4 الحوافز التمويلية: وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة⁽²³⁾.

2-2-5 حوافز غير مباشرة: تمنح العديد من الدول المضيفة تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة، كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، أو بمنح الشركة الأجنبية امتياز تفضيلي بخصوص المشتريات الحكومية، وحمايتها من منافسة الواردات، كما قد تلجأ إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء والخاصة باستخدام المرافق العامة وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة. يختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة محلياً⁽²⁴⁾.

3- سياسة النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر

بناءً على تقسيم النفقات العامة إلى نفقات وظيفية، نفقات تحويلية ونفقات رأسمالية، وانطلاقاً من الآثار التي تتركها هذه الأخيرة على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى أثر كل شكل من هذه الأشكال على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-1 النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار: تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصاريف الإدارية والمرتببات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة. والإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي تؤثر على الاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك يمكن القول أن النظام الإداري السائد في الدولة يعتبر من العوامل المهمة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار. سواء بتقليل زمن الحصول على رخصة إنشاء المشروع الاستثماري أو تقليل البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في

الأجهزة الحكومية، والرفع من كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمور الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار⁽²⁵⁾.

إن انخفاض حجم النفقات العامة على القطاع الإداري (مرتبات ودورات تكوينية...) وانعدام فاعليته هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة (كوكالات ترويج الاستثمار مثلا) وبالتالي التأثير سلبيا على مناخ الاستثمار، في حين نجد أن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجابيا على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر (الحد من الفساد الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسيع حجم السوق⁽²⁶⁾.

3-2 النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار: تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد بالنفقة⁽²⁷⁾. ويمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل الشيء الذي يسهل على المستثمرين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. ويمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية⁽²⁸⁾.

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج (محليا كان أو أجنبيا) على تخفيض سعر بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية.

3-3 النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار: تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الاستثماري الذي تقوم به الدولة، والذي يظهر جليا من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية⁽²⁹⁾، وتحسين وضعيتها وخدماتها. وتوفير بنية تحتية قوية ومناسبة يعتبر من أهم محددات قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين. وهذا ما برره الاقتصادي بارو Barro سنة 1990، إذ توصل إلى أن الإنفاق على البنية التحتية يعظم من إنتاجية رأس المال الخاص، وهذا ما يجعل من هذه النفقات عامل إنتاج خارجي لهذه الاستثمارات الخاصة⁽³⁰⁾، كما أن الدول التي نجحت في استقطاب هذا الاستثمار ركزت بشكل كبير على تحسين البنية التحتية خاصة المادية منها⁽³¹⁾.

3-4 حجم النفقات العامة ومناخ الاستثمار: يعبر حجم النفقات العامة عن مقدار الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها، فكلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك إلى إشباع أفضل وأكثر لحاجات أفراد المجتمع، وإلى فعالية أكبر للدولة وقدرة على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها⁽³²⁾. فارتفاع حجم النفقات العامة قد يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار، لكن نمو هذه النفقات لدرجة تجاوزها للإيرادات العامة وبالتالي ارتفاع حجم العجز الموازي سيؤثر سلبا على مناخ الاستثمار، ذلك أن نمو العجز الموازي كثيرا ما يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار. لذلك فكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال⁽³³⁾.

ثانيا: تطور السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

إن دخول الجزائر في أزمة المديونية فرض عليها اللجوء للمؤسسات الدولية للاقتراض، والتي بدورها تفرض برامج إصلاح اقتصادي وتعديل هيكلية، تجلّى ذلك في إتباع الجزائر لسياسة مالية تعتمد على ترشيد في النفقات العامة والرفع من الجباية لتغطية عجز الموازنة العامة. ولكن ومع ارتفاع أسعار المحروقات، انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال التوسع في النفقات العامة، ومحاولة زيادة الإيرادات العامة وتنويع مصادرها.

1- تطور سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

1-1 سياسة النفقات العامة في الجزائر (1995-1999)

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن معدل نمو النفقات عرف انخفاضا بنسبة 4.6% في سنة 1996، وذلك بخفض نفقات التجهيز بنسبة حوالي 39% وذلك لقدرة الدولة على تخفيضها عكس نفقات التسيير. أما سنة 1997 فقد شهدت تحسنا في معدل نمو النفقات وصل إلى 16.6%، انعكس ذلك في نمو نفقات التجهيز بنسبة 15.9%، ثم رجعت للانخفاض بنسبة 11.7% في سنة 1999، وعلى الرغم من ذلك فقد عرفت نسبة نمو النفقات العامة ارتفاعا بحوالي 10%، وهذا راجع إلى الزيادة في نفقات التسيير بنسبة 16.8%.

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999) الوحدة: مليار د.ج

السنة	النفقات العامة		نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
1995	759.6	34.13	473.7	43.37	285.9	21.18
1996	724.6	- 4.6	550.6	16.23	174	-39.14
1997	845.1	16.63	643.46	16.9	201.64	15.9
1998	876	3.65	663.46	3.11	211.88	5.1
1999	961.7	9.78	774.9	16.8	187	-11.74

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005, P 119.

وبالنظر إلى هيكل هذه النفقات، يتضح جليا الاختلال واللاتوازن الموجود بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز إذ استحوذت نفقات التسيير بنسبة تفوق 74% خلال الفترة، ويعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة... الخ⁽³⁴⁾. وقدرة الدولة على الضغط على نفقات التجهيز وتقليلها.

1-2 سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

إنما يميز سياسة النفقات العامة في هذه الفترة الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث كانت نسبتها سنة 2000 تقدر بـ 27.3% لتصل في سنة 2008 إلى 47%. وهذه الزيادة المعتبرة كانت نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2009) حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول، للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددها الحكومة كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز.. الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق -غرب.. الخ. وارتفاع نفقات التجهيز في هذه الفترة لا يعني انخفاض نفقات التسيير، فهذه الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا وهذا ما يعكسه معدل نموها خلال هذه الفترة، ولكن مع نهاية سنة 2008 بدأت عودة ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات والإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية، وبالتالي ارتفعت نفقات التسيير بمعدل تعالي ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى النفقات العامة⁽³⁵⁾. أما نفقات التجهيز فبعد سنة 2008 شهدت تذبذبا بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم انهيار أسعار النفط في آخر الفترة مما قلل من معدل نموها.

الجدول رقم (02): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة		نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
2000	1178.1	22.5	856.2	10.5	321.9	72.14
2001	1321	12.13	963.6	12.54	357.4	11.03
2002	1550.3	17.36	1097.7	13.92	452.9	26.72
2003	1690.2	9.02	1122.8	2.3	567.4	25.3
2004	1891.8	11.93	1251.1	11.43	640.7	12.92
2005	2052	8.47	1245.1	-0.48	806.9	25.94
2006	2453	19.54	1437.9	15.5	1015.1	25.8
2007	3108.5	26.72	1673.9	16.41	1434.6	41.33
2008	4191	34.82	2217.7	32.49	1973.3	37.55
2009	4246.3	1.32	2300	3.71	1946.3	-1.37
2010	4466.93	5.20	2659.07	15.61	1807.86	-7.11
2011	5853.6	31.04	3879.2	45.89	1974.4	9.2
2012	7058.1	20.58	4782.6	23.23	2257.5	14.34
2013	6024.2	-14.65	4131.6	-13.61	1892.6	-16.16
2014	6995.7	16.12	4494.3	8.78	2501.4	32.17
2015	7656.3	9.45	4617	2.7	3039.3	21.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

2- تطور سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

1-2 سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999):

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبير من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية، والتي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعده تلك الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999) الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة		إيرادات غير جبائية		إيرادات جبائية		إيرادات المحروقات	
	القيمة	م. النمو	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1995	611.6	28,2	336	5,49	33.6	7,15	336	54,95
1996	825.2	35	496	4,67	38.58	20.2	496	60,11
1997	926.6	12.1	592.5	2,2	20.2	7.94	592.5	63,9
1998	774.6	-16,4	425.9	2,4	18.9	5.07	425.9	55,0
1999	950.5	22.7	588.3	5	47.5	-4.55	588.3	61,9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005, P 119.

- Banque d'Algérie: Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, Annexe, N 10.

لقد شهدت الإيرادات العامة في الجزائر زيادة كبيرة خاصة خلال السنتين الأوليتين وذلك بمعدل نمو 28% و 35% على التوالي، وهذا راجع لارتفاع الإيرادات النفطية التي وصلت إلى 496 مليار دج سنة 1996، وذلك بنسبة مساهمة تفوق 60%، وكذلك ارتفاع الإيرادات الجبائية بنسبة 7% و 20%. أما سنة 1998 فبالرغم من تزايد حجم الإيرادات العامة إلا أن وتيرة النمو انخفضت نسبيا حيث وصل معدل نموها إلى نسبة 12%، لتتخفف حجم الإيرادات العامة في سنة 1998 بنسبة 16.4%، وهذا راجع للتدني الكبير في حجم الإيرادات النفطية التي وصلت 425.9 مليار دج بمعدل نمو سالب بلغ 28%. ومع التحسن في أسعار المحروقات تزايدت قيمة الجباية البترولية لتصل إلى 588.3 مليار دج في نهاية الفترة، وذلك بمعدل نمو فاق 38% ونسبة 62% من الإيرادات الإجمالية والتي وصلت إلى 950.5 مليار دج.

2-2 سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

لقد عرفت بداية الفترة تزايد كبيرا في حجم الإيرادات الإجمالية وذلك بمعدل نمو بلغ 66%، وذلك راجع لارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 106% وكذلك نمو الإيرادات الجبائية بنسبة 11%، لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت نمو الإيرادات سلبيا ومتباطئا في سنتي 2001 و2002. ولكن مع دخول سنة 2003 عادت الإيرادات الكلية إلى الارتفاع لتصل إلى 5190.4 مليار دج، وهذا بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية إلى 4088.6 مليار دج، ولكن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 سببت انخفاضا في إيرادات المحروقات بحوالي النصف مؤثرا بذلك على حجم الإيرادات الكلية التي وصلت إلى 3676 مليار دج. ثم عادت الإيرادات الكلية إلى الارتفاع لتبلغ سنة 2012 حوالي 6339.3 مليار دج، ثم استمرت بعدها في الانخفاض نتيجة لانخفاض في الإيرادات النفطية وكذلك تباطؤ نمو الإيرادات الجبائية.

وما نلاحظه هو أنه رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، والتي كانت تهدف أساسا إلى زيادة الحصيلة الضريبية من أجل التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية، إلا أن نتائج الجدول السابق تبين لنا بقاء هيمنة الجباية البترولية على إيرادات الميزانية. ويمكن إرجاع أسباب عدم تحقيق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى عدة أسباب نذكر منها⁽³⁶⁾:

✓ ضعف أداء المؤسسات العمومية وحلال بعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية (برامج الإصلاح الاقتصادي)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.

✓ كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد والمؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال. وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي.

✓ وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة والوعي الضريبي في المجتمع.

الجدول رقم (04): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة		إيرادات جبائية			إيرادات غير جبائية			إيرادات المحروقات	
	م. النمو	القيمة	م. النمو	النسبة	القيمة	م. النمو	النسبة	القيمة	النسبة	م. النمو
2000	66	1578.1	11.02	22,1	15.4	1	1	1213.2	76,9	106
2001	-4.6	1505.5	13.9	26,5	90.3	6	6	486.4	66,5	-17.5
2002	6.5	1603.3	21.3	30,1	112.2	7,0	7,0	24.25	62,9	0.65
2003	23.2	1974.4	8.67	26,6	99.4	5	5	-11.4	68,4	33.9
2004	12.9	2229.7	10.6	26,0	72.1	3.2	3.2	-27.5	70,4	16.3
2005	38.2	3082.5	10.3	20,8	83.8	2.7	2.7	16.2	76,3	50
2006	18.1	3639.8	12.6	19,8	119.7	3,3	3,3	42.8	76,9	19
2007	1.32	3687.7	6.4	20,8	116.2	3,2	3,2	-2.9	75,8	-0.1
2008	40.7	5190.4	25.9	18,6	136.3	2,6	2,6	17.3	78,8	46.2
2009	-29.2	3676.0	18.8	31,2	115.8	3,2	3,2	-15	65,6	-41
2010	19.5	4392.9	13.2	29,5	189.8	4,3	4,3	63.9	66,1	20.4
2011	31.8	5790.1	17.6	26,4	283.3	4,9	4,9	49.26	68,7	37
2012	9.49	6339.3	25	30,1	246.4	3,9	3,9	-13	66,0	5.14
2013	-6.02	5957.5	6.4	34,1	248.8	4,2	4,2	1	61,7	-12.1
2014	-3.67	5738.4	3	36,4	258.5	4,5	4,5	3.9	59	-8
2015	-11.1	5103.1	12.6	46,1	374.9	7,3	7,3	45	46,5	-30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

ثالثا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

1- تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2015):

شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015) تطورات ملحوظة، فقد سجل هذا التدفق قيمة محتشمة تكاد تكون منعدمة في سنة 1995 بحوالي 0.025 مليار دولار، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة (الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي، ثم شهد نمو تدريجيا إلى أن وصل في سنة 1999 إلى حوالي 0.507 مليار دولار ذهب جلتها إلى قطاع المحروقات⁽³⁷⁾، لينخفض بعد ذلك في سنة 2000 ليبلغ حوالي 0.43 مليار دولار، رغم أنه على المستوى العالمي تعد هذه السنة من أكبر السنوات التي شهدت تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم بدأت بالتزايد نتيجة التعديلات في قانون الاستثمار خاصة بعد صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، لتصل إلى 1.196 مليار دولار، بمعدل نمو 178%، وبعد الاستقرار السياسي والأمني وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ارتفاع أسعار المحروقات، والتي تبنت بفضلها الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي بإتباع مخططات التنمية، وكذلك التعديلات في قانون الاستثمار سنة 2006، أدى إلى نمو كبير في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل في سنة 2008 إلى ما يقارب 2.59 مليار دولار، وقد بلغت أقصاها سنة 2009 بقيمة قدرها 2.75 مليار دولار⁽³⁸⁾. ولكن مع استمرار الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، مما قلل من حجم تدفقه للجزائر ليصل إلى 1.5 مليار دولار بانخفاض بنسبة 41.8%، لكن بعد ذلك شهدت التدفقات ارتفاعا نسبيا حتى أواخر سنة 2013 أين بلغ 1.69 مليار دولار.

ولكن مع تخوف الشركات الأجنبية من تردي الأوضاع الأمنية في الدول العربية، وبداية ظهور أزمة النفط⁽³⁹⁾، وكذلك ظهور ملامح لأزمة اقتصادية قل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل إلى 1.5 مليار دولار سنة 2014. ثم يواصل الانخفاض ليسجل تدفق سلبي بلغ -0.59 مليار دولار، أي بمعدل انخفاض وصل إلى 139%، ويعزى هذا التذبذب في قيمة وحجم ونوع التدفقات الواردة للجزائر إلى مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى مصادر هذه الاستثمارات وحجم المشروعات والقطاع التي تستثمر فيه.

الجدول رقم (05): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015) الوحدة: مليار دولار

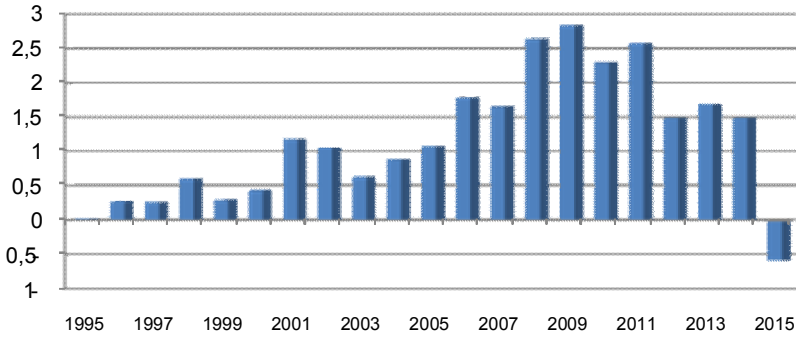
السنة	القيمة	% معدل النمو	السنوات	القيمة	% معدل النمو
1995	0.025	-	2006	1.89	64.35
1996	0.27	980	2007	1.74	-7.93
1997	0.26	-3.7	2008	2.63	51.15
1998	0.501	92.7	2009	2.75	4.56
1999	0.507	1.2	2010	2.3	-16.36
2000	0.43	-15.19	2011	2.58	12.17
2001	1.196	178.1	2012	1.5	41.86-
2002	1.065	-10.95	2013	1.69	12.67
2003	0.634	-40.6	2014	1.50	11.24-
2004	0.882	39.11	2015	-0.59	-139
2005	1.15	30.4			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، ص 121.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات: ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني أبريل 2016. ص 15.

الشكل رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2009)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (05)

2- التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، متعددة سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، وخلال الفترة 1998-2001، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي في المركز الأول، وتبلغ استثماراتها حوالي 906 مليون دولار، وهذا راجع إلى اهتمامات المتعاملين الأمريكيين خاصة بقطاع المحروقات، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى مثل استثمارات Pfizer في قطاع الكيمياء والصيدلة. وتأتي في المركز الثاني مصر، وهذا بعد دخولها بقوة في سنة 2001، من خلال متعامل الهاتف الخليوي Orascom، لتبلغ استثماراتها خلال الفترة 1998-2001 حوالي 363 مليون دولار. وتأتي في المركز الثالث دول جنوب الاتحاد الأوروبي الثلاثة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) حيث بلغت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة 1998-2001 حوالي 344 مليون دولار، 221 مليون دولار، 148 مليون دولار على الترتيب، وتركزت استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات وذلك من خلال شركة (ELF/TOTALFINA) الفرنسية وشركتي (Agip) و (Sayram-eniv) الإيطالية وشركتي (Cepsa) و (Repsol) الإسبانية، هذا بالإضافة إلى قطاع المنتجات الغذائية مثل شركة (Danone)، وكذلك صناعة الخبز، الصناعة المصنعة، الكيمياء، الصيدلة والتعدين.

أما خلال الفترة 2003-2015 فنجد الإمارات جاءت في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 15,280 مليون دولار بنسبة 22.4% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المستقطبة، وهذا من خلال 26 مشروع استثماري موزعة على 25 شركة أبرزهم شركة Emirates International Investment Company في قطاع المحروقات، ثم تأتي إسبانيا في المركز الثاني باستثمارات قيمتها 7,860 مليون دولار، من خلال 20 شركة أبرزهم شركة SARepsol، ثم في المركز الثالث تأتي فرنسا باستثمارات قيمتها 5,950 مليون دولار منها 3,465 مليون دولار لشركة Total Co، أما بالنسبة للدول العربية فتأتي بعد الإمارات كل من مصر، قطر وتونس باستثمارات قدرت بـ 4,178 مليون دولار، 2,150 مليون دولار و1,132 مليون دولار على الترتيب.

أما عن التركيز القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2003-2015 فنجد قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي في المركز الأول بقيمة 19,130 مليون دولار، وبنسبة 28.1% من إجمالي التدفقات، وحصد 28 مشروع استثماري من خلال 22 شركة أجنبية وعربية، ثم تأتي في المركز الثاني المعادن حيث حصدت ما نسبته 21.1% من إجمالي حجم التدفقات وما قيمته 14,371 مليون دولار، موزعة على 21 مشروعا و17 شركة، ثم تأتي العقارات في المركز الثالث بقيمة استثمارات 13,343 مليون دولار، وما نسبته 19.6% مقسمة إلى 19 مشروع و14 شركة، ثم تأتي في المركز الرابع المواد الكيميائية حيث استقطبت 14

مشروعاً من خلال 12 شركة بقيمة استثمارات بلغت حوالي 7,294 مليون دولار، أي ما نسبته 10.7% من إجمالي التدفقات، ثم تأتي بعد ذلك كل من الفنادق والسياحة باستثمارات بلغت قيمتها 2,678 مليون دولار من خلال 12 مشروع، والبناء ومواد البناء استثمارات بقيمة 2,239 مليون دولار موزعة على 14 مشروع.

الجدول رقم (07): أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2003-2015) (مليون دولار)

الترتيب	الدولة	التدفقات
01	الإمارات	15,280
02	اسبانيا	7,860
03	فرنسا	5,950
04	فيتنام	4,743
05	سويسرا	4,538
06	مصر	4,178
07	المملكة المتحدة	3,738
08	وم الأمريكية	3,303
09	الصين	2,658
10	لوكسمبورغ	2,447
11	قطر	2,150
12	تركيا	1,941
13	روسيا	1,346
14	تونس	1,132

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2015، ص15.

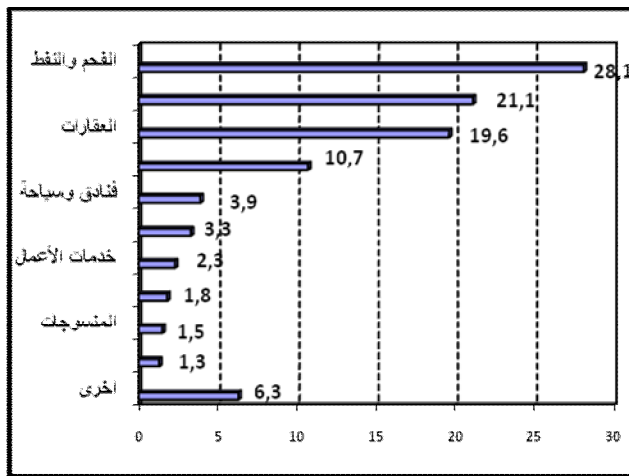
الجدول رقم (06): أهم عشرة دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الفترة (1998-2001) (مليون دولار)

الترتيب	الدولة	1998	1999	2000	2001	المجموع
01	وم الأمريكية	256891	89882	205664	354369	906.806
02	مصر	51	03	100	362992	363.146
03	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344.001
04	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221.045
05	ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148.265
06	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132.198
07	هولندا	2812	623	1308	71944	76.687
08	انجلترا	36015	2001	14206	23254	75.476
09	اليابان	16648	2787	21092	8818	49.345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32.041

Source : Banque d'Algérie, 2003, in CNUCED, Examen de la politique de l'Investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004, p9

الجدول رقم (08): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2003-2015

الشكل رقم (02): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2003-2015



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 08

الترتيب	القطاعات	التدفقات
01	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	19,130
02	المعادن	14,371
03	العقارات	13,343
04	المواد الكيميائية	7,294
05	الفنادق والسياحة	2,678
06	البناء ومواد البناء	2,238
07	خدمات الأعمال	1,599
08	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	1,252
09	المنسوجات	997
10	التخزين	858
11	أخرى	4,282
	الإجمالي	68,040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص119.

رابعاً: قياس أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (1998 Shinand and Sun) وكل من (Pesaran et Al 2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، أما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة درينواتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR⁽⁴⁰⁾

1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالآتي:

- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ($LINV$): يمثل المتغير التابع في الدراسة ويعبر هذا المؤشر عن القيم التي تتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على أن الدولة توفر بيئة مناسبة لهذا النوع من الاستثمار، وقد تم استخدام هذا المؤشر كتعبير عن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- مؤشر نفقات التجهيز (LGE): يمثل المتغير المستقل الأول في الدراسة، ويعبر هذا المؤشر عن القيم التي تنفقها الدولة للاستثمار في جميع القطاعات وتوفير بنية تحتية ملائمة له، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على أن الدولة تسعى لتشجيع الاستثمار، وقد تم استخدام هذا المؤشر كتعبير عن السياسة المالية الإنفاقية الداعمة للاستثمار.
- مؤشر الإيرادات الجبائية (LTO): يمثل المتغير المستقل الأول في الدراسة، يعبر هذا المؤشر عن القيم التي تحصل عليها الدولة من الاقتطاعات الضريبية، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على أن الدولة تضع مستوى مرتفع من الضغط الضريبي وخاصة على المستثمرين مما يقلل من الزيادة في حجم الاستثمار وخاصة الأجنبي منه، وقد تم استخدام هذا المؤشر كتعبير عن السياسة المالية الإيرادية الداعمة للاستثمار.

2- تحليل نتائج الدراسة القياسية :

العديد من السلاسل الزمنية ينتج عنها معدل نمو قد يكون أو لا يكون ثابت، هذه السلاسل غير مستقرة كما أنها ليست متكاملة، أي أنها غير مستقرة عند أي مستوى عند أخذ الفروق، لذلك قمنا بإدخال اللوغاريتم على بيانات الدراسة قبل إخضاعها لأي تحليل قياسي.

1-2 إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضيتين التاليتين:
فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.
وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (09): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	المتغيرات لسلسلة الزمنية
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
			-5.07 (0.00)	-3.49 (0.0675)	-4.92 (0.0009)	I(0)	LIN
-1.68 (0.0866)	-3.71 (0.0463)	-3.53 (0.0184)	7.53 (1)	-1.70 (0.7103)	0.52 (0.983)	I(1)	LGE
-3.70 (0.0009)	-5.45 (0.0017)	-5.71 (0.0002)	2.34 (0.9931)	-2.97 (0.1637)	0.01 (0.949)	I(1)	LTO

(...): مستوى المعنوية المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9،

يتضح من خلال الجدول أن السلسلة LINV مستقرة عند المستوى، وبالتالي أهداهالمتغير متكاملة من الرتبة I(0)، أما المتغيرات LGE و LTO ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

2-2 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بحيث، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة تنتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_n = 0 : \text{(غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)}$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_n \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al) 2001 حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1) والمتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيمة الحرجة، فإننا نرفض الفرضية العدمية بغير فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

والجدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار الحدود (ARDL) حيث جاءت قيمة (F) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحتها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستوى معنوية 1%، 5%، و 10%.

الجدول رقم (10): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

ARDL Bounds Test		
Date: 04/18/17 Time: 13:05		
Sample: 1996 2015		
Included observations: 20		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.93835	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: مستخرجات برنامج *Eviews9*.

التائج لهذا النموذج تدعم رفض فرضية عدم أي رفض فرضية عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية (نفقات التجهيز، الإيرادات الجبائية) ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2-3 تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

- تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (*LINV*)، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج (*ARDL*) وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد تم اختيار فترات التباطؤ (1.1.0) بالاعتماد على معيار (*Schwarz Bayesian Criterion*)، والجدول الموالي يوضح نتائج أثر أهم مؤشرات السياسة المالية على مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي (*LINV*) في الجزائر:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل (المتغير التابع (*INV*))

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE	2.164008	0.661699	3.270382	0.0052
LTO	-2.461739	0.990547	-2.485233	0.0252
C	0.965672	1.183114	0.816212	0.4272

المصدر: مستخرجات برنامج *Eviews9*.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى:

✓ وجود علاقة طردية ومعنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نفقات التجهيز (*LGE*) في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.16%، أي أن زيادة إنفاق الدولة للاستثمار في جميع القطاعات وتوفير بنية تحتية ملائمة له، أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا دليل على أن الدولة تسعى لتشجيع الاستثمار، من خلال سياستها المالية الإنفاقية الداعمة للاستثمار.

✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الإيرادات الجبائية (LTO) في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في الإيرادات الجبائية بـ 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.46%، ويدل هذا على أن الدولة تضع مستوى مرتفع من الضغط الضريبي وخاصة على المستثمرين مما يقلل من الزيادة في حجم الاستثمار وخاصة الأجنبي منه.

- تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM (-1)) فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.57$) بإشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) (المتغير التابع $linv$)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LINV				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)				
Date: 04/18/17 Time: 13:07				
Sample: 1995 2015				
Included observations: 20				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGE)	-0.068897	0.506660	-0.135983	0.8936
D(LTO)	-1.403915	0.445581	-3.150752	0.0066
CointEq(-1)	-0.570294	0.147418	-3.868547	0.0015
Cointeq = LINV - (2.1640*LGE -2.4617*LTO + 0.9657)				

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews9.

بالنسبة لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج تختلف نوعاً ما عن نتائج الأجل الطويل حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية ولكنها غير معنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نفقات التجهيز (GE) في الأجل القصير، وهذا يدل على أن الزيادة في نفقات التجهيز تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

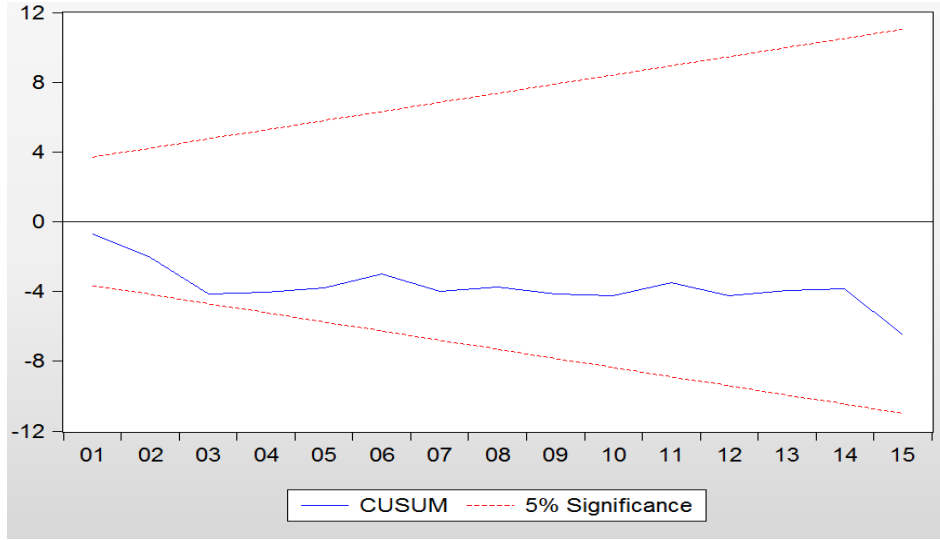
كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الإيرادات الجبائية (TO) وهي نفس النتيجة المتوصل إليها في الأجل الطويل، وهذا يدل على أن الزيادة في الإيرادات الجبائية تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-2 اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، فسنستخدم اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعادة ($CUSUM$)، ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجد لها مصاحبة لمنهجية $ARDL$.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبار $CUSUM$ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% .

الشكل رقم (03): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: مستخرجات برنامج *Eviews9*.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطّي داخل حدود المنطقة الحرجة مشير إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%، ويتضح من هذا الاختبار أن هناك استقرار أو انسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة القصيرة الأجل.

خلاصة :

على ضوء الدراسة القياسية لفعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2015

سجلنا النتائج التالية :

- 1- إن السياسة المالية بأدواتها المختلفة، لها ارتباط وعلاقة مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن المستثمر الأجنبي يسعى للاستثمار في دول أقل ضغط ضريبي حتى ترتفع عوائده، وعن النفقات العامة فتؤثر على قرارات المستثمرين وجذبهم من ناحية مدى الدعم المخصص لتكوين الإطارات الإدارية أو اليد العاملة التي يحتاجها، وكذا الإنفاق على مشاريع البنى التحتية... الخ؛
- 2- إن عقد الجزائر اتفاقات مع صندوق النقد والبنك الدوليين خلال الفترة (1995-1998)، هدفت إلى تقليص عجز الموازنة، من خلال ترشيد النفقات العامة عن طريق التخفيض في نفقات التسيير، وترشيد نفقات التجهيز هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفع الإيرادات العامة، وذلك بإصلاح النظام الضريبي لتأقلمه مع النظم الضريبية الدولية بالإضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية بهدف زيادة حصيلتها، ولقد ساهم هذا على المدى القصير في تقليص عجز الميزانية أحيانا وتحقيق الفائض أحيانا أخرى؛
- 3- إن الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط جعلها تتبع سياسة مالية توسعية، اعتمدت على الرفع من نفقات التسيير، ونفقات التجهيز وهذا يتباع برامج التنمية العمومية من خلال مخططات خماسية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وبالرغم من ذلك ظل معدل النمو خارج قطاع المحروقات متواضعا، وهذا يثبت تواضع الإيرادات الجبائية وغير الجبائية أمام إيرادات المحروقات، مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط مما زاد من هشاشة المالية العامة، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة عندما رجعت الموازنة العامة إلى حالة العجز؛
- 4- على الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أنها تبقى ضعيفة، وبعيدة عن الأهداف والإمكانات التي سخرت، وما زال نصيبها من إجمالي التدفقات العربية ضعيفا، فخلال الفترة 2001-2009 بلغ 3.4% وخلال الفترة 2010-2015 بلغ 3%.

- 5- أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 نجد الإمارات في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 15,280 مليون دولار بنسبة 22.4%، ثم اسبانيا في المركز الثاني بقيمة 7,860 مليون دولار ثم فرنسا بقيمة 5,950 مليون دولار.
- 6- شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تطورا من حيث نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة، لكن يبقى قطاع المحروقات أهم القطاعات الجاذبة، لما يكتسبه من أهمية بالغة في الاقتصادي الجزائري، والاقتصاد الدولي.
- 7- وجود علاقة طردية بين مؤشر نفقات التجهيز (LGE) ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز تؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن زيادة إنفاق الدولة للاستثمار في جميع القطاعات وتوفير بنية تحتية ملائمة له، أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا دليل على أن الدولة تسعى لتشجيع الاستثمار، من خلال سياستها المالية الإنفاقية الداعمة للاستثمار.
- 8- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الإيرادات الجبائية (LTO) ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في الإيرادات الجبائية تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويدل هذا على أن الدولة تضع مستوى مرتفع من الضغط الضريبي وخاصة على المستثمرين مما يقلل من الزيادة في حجم الاستثمار وخاصة الأجنبي منه.

المراجع والإحالات:

- ¹- وجدي حسين : المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431.
- ²- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دارالميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.
- ³- عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 43.
- 4- Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: Dictionnaire des sciences économiques, P.U.F, Paris. 2001, p 77
- ⁵ Raymond Bertrand: Economie Financière International, Paris, édition PUF, 1997, P 91
- ⁶Hess.P and C.Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997 , p490.
- ⁷ إدريس رمضان حجي الشكاكي، محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008، ص 32.
- ⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة ، العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2008، الكويت ، ص 10.
- ⁹ World Bank: The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c.p5.
- ¹⁰ UNCTAD: World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development , New York, 2009, p 243.
- ¹¹ سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم متری: أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة، العدد 58، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2015، ص 91.
- ¹² عبد الباسط بوزيان: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر(1994-2004) جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2007، ص 137.
- ¹³ فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة: أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص 85.
- ¹⁴ عبد الباسط بوزيان: مرجع سابق، ص 115، 116.
- ¹⁵ فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 113.
- ¹⁶ عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز: النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 1986، ص 193.
- ¹⁷ عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1987، ص 149.
- ¹⁸ حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 246، 247.

- 19 - مسعد محمود الشرفاوي: مبادئ المحاسبة المالية ج2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006، ص28.
- 20 - حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، مرجع سابق، ص 167، 268.
- 21 - عبد الباسط بوزيان: مرجع سابق، ص 145.
- 22 - رمضان علا: أثر التحفيز الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية "حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص46.
- 23 - محمد زيدان: الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 السداسي الثاني، الجزائر، 2004، ص120.
- 24 - عبوهوده: آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية" خلال الفترة 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي، الجزائر، 2008، ص72.
- 25 - يعقوب علي جانقي: تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار "تجار عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 06.
- 26 - سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011، ص 133، 134.
- 27 - حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، مرجع سابق، ص 374.
- 28 - بوزيان عبد الباسط: مرجع سابق، ص 132، 133.
- 29 - علي الخليفة الكوراي: دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية "مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة لنفط، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص 41.
- 30 - Ahmed ZAKANE, dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Université d'Alger, 2002-2003, p 25.
- 31 - زايري بلقاسم، بلحسن هواري: تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 18/17 أبريل 2006، ص 572.
- 32 - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ص 182.
- 33 - عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 159.
- 34 - نذير ياسين: أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص 30.
- 35 - أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 243.
- 36 - أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، مرجع سابق، ص 227.
- 37 - ناجي بن حسين: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، بحوث اقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، جامعة منتوري، الجزائر، 2009، ص 59.
- 38 - رايس حدة وكرامة مروة: تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 2، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، ص 75.
- 39 - جابر سطحي: تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2003-2014)، مقال مقدم إلى مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2015، ص 153.
- 40 - دهمان محمد أدرويش، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، 2012-2013، ص 158.